التقارير

نتائج انتخابات تايوان 2024

محمد أنور
الهيئة العامة للاستعلامات

الملخص :

شهدت تايوان في 13 يناير2024 استحقاقات سياسية عديدة، حيث توجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس جديد وبرلمان جديد للبلاد، وكانت هذه الانتخابات محط انظار الساسة والمراقبين الاقليميين والدوليين، لما تمثله نتائجها من انعكاسات ونتائج فارقة بين طريقين، إما التوجه لمبدأ «استقلال» تايوان وعدم التبعية للصين، أو الحفاظ على الوضع الراهن الذي يفضل السير بعيداً عن بكين والتوجه أكثر تجاه الغرب والرأسمالية، مثلما كشفت عنه استطلاعات الرأي المتوالية التي أجرتها جامعة تشينجتشي الوطنية.

واللافت أن النتائج التي أفرزتها انتخابات الرئاسة، كرست حالة عدم اليقين واستمرار توتر الاوضاع مع الجارة الصين، بعد نجاح» لاى تشينج تى» ممثل الحزب الديمقراطي التقدمي الحاكم، الذي يدافع عن الهوية الانفصالية لتايوان، فى الفوز بكرسي الرئاسة، ليؤكد زعامة الحزب للمرة الثالثة على التوالى وهو أمر غير مسبوق في نظام الانتخابات في تايوان.

Abstract:

On 13 January 2024, Taiwan witnessed numerous political entitlements. Voters went to the polls to elect a new President and Parliament of the country. These elections were the focus of the attention of politicians and regional and international observers, as their results represented significant repercussions and results between two ways, either by increasing votes in support of the principle of Taiwan's "independence" and non-subordination to China, or the preservation of the status quo that prefers to walk away from Beijing and move more towards the West and capitalism, as revealed by successive polls conducted by the National University of Chinjci.

The results of the presidential election, after Lai Cheng II, the representative of the ruling Democratic Progressive Party (DPP), which defends Taiwan's separatist identity, succeeded in winning the presidency chair, have proven the party's leadership for the third time in succession, which is unprecedented in Taiwan's election system.

مقدمة :

تقع جزيرة تايوان على بعد حوالي 161 كيلومترًا من ساحل جنوب شرق الصين، ويبلغ عدد سكانها 23 مليون نسمة، وتعتبر نموذجاً للديمقراطية في قارة آسيا، وكانت تتمتع بالحكم الذاتي منذ انسحاب حكومة الحزب القومى- الكومينتانج (الحزب القومي)، بعد الخسارة مع الحزب الشيوعي عام 1949.

وتحظي تايوان بأهمية كبرى حيث تحولت على مدار السنوات الثلاثين الماضية من الديكتاتورية العسكرية المناهضة للشيوعية إلى ديمقراطية نموذجية، ومن الناحية الاقتصادية تحتل المرتبة السادسة عشر بين أكبر الدول التجارية في العالم، كما ينظر اليها باعتبارها قوة اقتصادية لا يستهان بها على مستوى العالم، وخاصة فيما يتعلق بمجالات التكنولوجيا المتقدمة والمعدات الإلكترونية وشرائح وأجهزة الكمبيوتر المحمولة،

وحسب الخبراء، فإن واشنطن توثق علاقاتها مع تايوان عبر وضع قواعد للحيلولة دون وصول الصين إلى التكنولوجيا التي يمكن أن تسمح لها بمطابقة التقدم الذي حققته الولايات المتحدة وحلفاؤها في مجال الرقائق الدقيقة، بما في ذلك تايوان، والخشية أن يمنح استحواذ الصين على تايوان السيطرة على واحدة من أهم الصناعات في العالم وبالتالي التأثير على الاقتصاد الأمريكي.

وللصين موقف ثابت لا يتغير، ورؤية واحدة يتبناها الحزب الشيوعي الصيني من منظور انها قضية أمن قومي، ومؤخراً صرح الرئيس الصيني» شي جينبينج « أكثر من مرة إنه يجب تحقيق «إعادة التوحيد» - وعلى الجانب الاخر اكدت الولايات المتحدة استعدادها للعمل على وقف أي تحرك عسكري صينى محتمل ضد تايوان، خاصة وان لدى تايوان شراكة استراتيجية ضمن ما يسمى «سلسلة الجزر الأولى» - وهى مجموعة دول حلفاء للولايات المتحدة مثل اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، ويشير بعض الخبراء الغربيين إلى أنه إذا سيطرت الصين على تايوان فستصبح أكثر حرية في استعراض القوة في منطقة غرب المحيط الهادئ، وربما حتى تهديد القواعد العسكرية الأمريكية في أماكن بعيدة مثل جويام وجزيرة هاواي، فيما كثفت الصين ضغوطها، وأرسلت بشكل متكرر سفنا وطائرات عسكرية باتجاه تايوان في العام الماضي، وعبرت الخط الأوسط الذي يقسم المضيق بينهما بشكل يومي تقريباً.

من جهة أخرى، أعلنت وزارة الدفاع التايوانية قبيل يوم اجراء الانتخابات أنها رصدت مناطيد صينية حلق أحدها فوق تايوان نفسها، ونددت بالتحرك الصينى، وطلب وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن من السلطات فى بكين بضرورة الحفاظ على السلام والاستقرار مع تايوان، وذلك خلال لقائه رئيس الدائرة الدولية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ليو جيان تشاو، كما حث المسئولون الصينيون الولايات المتحدة على الالتزام «بمبدأ صين واحدة» والتوقف عن تسليح تايوان، والحد من الانتشار العسكري والاستفزازات في بحر جنوب الصين، مؤكدة ضرورة أن تكون العلاقات العسكرية بين البلدين قائمة على «المساواة والاحترام".

فعاليات الانتخابات:

تنافس فى ماراثون الانتخابات الرئاسية ثلاثة مرشحين لخلافة الرئيسة» تساي إنج وين»، التي لا يحق لها الترشح لفترة ولاية جديدة طبقا لقواعد النظام الانتخابي فى تايوان، والذي يسمح للرئيس بتولي فترتي رئاسة كحد أقصى.

حيث أعلنت مختلف الأحزاب السياسية في البلاد المشاركة بقوة مع فتح باب الترشح لانتخابات الرئاسة وانتخابات البرلمان (المعروف باسم اليوان)، إلا أن مع إقتراب غلق باب الترشح، انحسرت المنافسة على كرسى الرئاسة بين ثلاثة متنافسين فقط، وهم:

- لاي تشينج تي، مرشح الحزب التقدمي الديمقراطي الحاكم: وهو طبيب سابق شغل تقريبًا كافة المناصب السياسية العليا في تايوان، وكان يشغل منصب نائب الرئيس منذ عام 2020، وهو زعيم تحالف عموم الخضر، وعضو بالبرلمان لأكثر من 10 سنوات، ويدعم على نطاق واسع الهوية التايوانية المستقلة، ويعارض إعادة التوحيد مع الصين، ويفضل إقامة علاقات أوثق مع الغرب وبخاصة الولايات المتحدة على حساب بكين، التي تنظر إليه باعتباره «انفصاليا» متشدداً وأسوء بكثير من الرئيس السابقة تساي إنج وين.

ويُعد الحزب الديمقراطي التقدمي من أكبر الأحزاب السياسية في تايوان، منذ تأسيسه في عام 1986، ويتخذ موقفاً مضاداً للصين فيما يتعلق بعملية التوحيد، ويتبنى سياسة استقلال تايوان، ويؤكد قادته دائماً على أن تايوان دولة مستقلة ذات سيادة، وتتكون أراضيها من تايوان والجزر المحيطة بها، ولا تريد أن تصبح جزءاً

من جمهورية الصين الشعبية. ولهذا يرفض الحزب مبدأ توافُق 1992، إذ لا يَعترِف بوحدة الصين، ويدافع عن هوية تايوانية منفصلة عن الصين.

- هو يو-يه، مرشح حزب الكومينتانج المعارض: وهو شرطي سابق، استطاع الفوز بسهولة بإعادة انتخابه رئيسا لبلدية مدينة تايبيه الجديدة (إحدى ضواحي العاصمة) في العام 2022، ويُنظر اليه باعتباره سياسياً ذات نهج معتدل، و يتمتع بالسمعة الطيبة والكفاءة، وهو زعيم تحالف «بان بلو» الداعى إلى إقامة علاقات أقوى ـ أو حتى التوحيد المحتمل ـ مع الصين، وصرح قبيل اجراء الانتخابات بأنه يعطي الأولوية للحفاظ على الوضع الراهن، أي عدم إعلان الإستقلال أو السعي إلى الوحدة مع الصين، ولم يأتِ اختياره من فراغ، بل جاء مدفوعاً بعدد من الاعتبارات، منها تحقيقه إنتصاراً حاسماً في الانتخابات المحلية الأخيرة، وحسمه مقعد تايبيه (أكبر مدن تايوان)، كما يسعى الحزب من خلال ترشيحه إلى استقطاب ناخبين جُدد للتصويت للحزب من خارج القاعدة المُتعارَف عليها، نظراً لشعبيته وشخصيته القيادية. ويراهن عليه الحزب لاستعادة منصب الرئيس الذي غاب عنه في آخر جولتين منذ الانتخابات الرئاسية أعوام 2016 و2020.

وقد ظهر حزب الكومينتانج، خلال الحرب الصينية اليابانية الأولى عام 1894، تحت مُسمّى «جمعية إحياء الصين»، وذلك قبل أن يتغير إسمه إلى الاسم الحالى عام 1919، ثم هيمن على السلطة في الفترة بين أعوام 1949 - 2000.

ويؤيد الحزب فكرة الانفتاح على الصين وتعزيز العلاقات معها، انطلاقاً من إيمانه بأن الاعتماد الاقتصادى المُتبادَل بين الجانبين سوف يمنع استمرار الصراع، وهو التوجُه الذي ساد خلال فترة حكم ما ينج جيو، الزعيم السابق للحزب، والذى تولى رئاسة تايوان بين أعوام 2008 - 2016، إذ وقّع الطرفان خلال تلك الفترة 23 اتفاقاً بشأن التجارة عبر المضيق، علاوة على تسهيل حركة الرحلات الجوية المباشرة. ويتمسك الحزب بمبدأ توافق 1992، الذي توصل إليه مع الحزب الشيوعى الصينى، الذى يقر بأن «جانبى المضيق ينتميان إلى صين واحدة، وأنهما سيعملان معاً للسعى إلى إعادة التوحيد الوطنى».

- كو وين جي، ممثل حزب الشعب التايوانى المستقل، TPP : كان يعمل طبيبا جراحاً، ثم توجه للعمل السياسي والتطوعى، وبدأ حياته السياسية بالترشح لمنصب عمدة

تايبيه، ثم قام بتأسيس حزب الشعب في أغسطس 2019، وخاض الحزب الانتخابات البرلمانية في عام 2020، وحصل على 5 مقاعد في مجلس اليوان التشريعى، وحسب المراقبين يتم تصنيف وين جى، كخيار ثالث للناخبين غير الراضين عن كل من الحزب التقدمي الديمقراطي وحزب الكومينتانج، وحسب استطلاعات الرأى يحظي وين بقاعدة تأييد حماسية لا سيما بين الناخبين الشباب، بفضل تركيزه على القضايا المعيشية والاقتصادية وبخاصة وعوده بمكافحة ارتفاع تكلفة السكن، و نقص المساكن، وعلى الرغم من ميول الحزب المتصالحة مع مبدأ التواصل مع الصين، لكنه يصر على أن ذلك لا يمكن أن يكون على حساب حماية الديمقراطية ونمط الحياة في تايوان.

ويُمثِّل هذا الوافد الحزبى الجديد تيار يسار الوسط، ويُقدِّم نفسه بديلاً عن الحزبيْن الرئيسييْن، ويسعى رئيسه كو وين جى إلى الاستفادة من حالة الاستقطاب القائمة بين الحزبيْن وجَذْب أصوات الناخبين الرافضين لهذا الاستقطاب، إذ يُروِّج الحزب لنفسه باعتباره يُمثِّل «الطريق الثالث» ويطالب بحكومة شفافة ومنفتحة على الجميع، وينصب تركيزه على القضايا الاقتصادية والملفات التي تمس حياة المواطن اليومية، وهو تكتيك يَستهدِف من خلاله الحزب توسيع قاعدته الجماهيرية.

وحسب رؤي المراقبين والمهتمين بالشأن الآسيوى، ووفق أخر نتائج استطلاعات الرأي التي أُجريت قبيل بدء ماراثون الانتخابات، فإن ثمة تقارب في الفوارق بين المرشحين الثلاثة، ومن ثم احتدام المنافسة بينهم بشكل كبير مع توقعات فَوْز أي منهم بمنصب الرئيس، خاصة مرشحي الحزبيْن الكبيريْن، وذلك في ظل تقارُب نسبة تأييدهم بين الناخبين، إذ بلغ متوسط هذا التأييد في الفترة من شهر يونيو 2023 وحتى نهاية العام، 36 % لصالح لاى تشينج تى (ممثل الحزب الديمقراطى)، و31 % لصالح هوو يو إيه (مرشح حزب الكومينتانج)، و24 % لصالح كو وين جى (حزب شعب تايوان).

توقعات الشعب التايواني:

أشارت العديد من الأبحاث ان قطاع عريض من الشعب يعتقد أن التنمية الاقتصادية تمثل القضية الأكثر إلحاحاً بالنسبه للشعب في تايوان ، فيما جاءت العلاقات مع الصين في المرتبة الثانية بفارق كبير بنسبة 18.1 %، ومن بين تلك الدراسات التى أجريت عام

2023 بتمويل من المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا فقد أظهرت أن 34.2 % من المشاركين يعتبرون الاقتصاد يمثل المحور الأكثر إلحاحًا واهتماماً الذي يريدون من رئيسهم القادم معالجته، خاصة مع تزايد شعور المواطنين بالإحباط بسبب قضايا مثل انخفاض الأجور بالنسبة للشباب والعمال، وارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع أسعار المساكن، وكانت الرئيسة السابقة تساي إنج وين، قد وعدت فى حملتها الرئاسية عام 2015، ببلد أفضل لجيل الشباب، لكن نسبة كبيرة من الناخبين أكدوا أنها لم تحقق أي إنجاز في هذا الشأن، حيث لم يستطع الحزب الديمقراطي التقدمي تحقيق نتائج جيدة في الانتخابات المحلية لعام 2022، مما أدى إلى استقالة تساي من منصب رئيسة الحزب، وألقى كثيرون اللوم على الأداء الضعيف للحزب التقدمي الديمقراطي في تحسين الحياة اليومية لمواطني تايوان

وقد شهد العالم ترقباً كبيراً مع اقتراب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تايوان، حيث اتجهت كل الأنظار يوم 13 يناير 2024، مع إعلان اللجنة المركزية للانتخابات فتح لجان الاقتراع أمام نحو 19.5 مليون تايواني يحق لهم التصويت لانتخاب رئيس ومجلس تشريعي جديدين، من إجمالي 23.5 مليون نسمة، وتشكلت منذ الصباح الباكر صفوف طويلة أمام مراكز الاقتراع في مختلف مدن البلاد، وعاد عدد كبير من التايوانيين إلى البلاد للتصويت لأن الاقتراع في الخارج غير متاح، وبتوالي عمليات التصويت التي جرت بسلاسة حسب تقارير المراقبين، دون حدوث أية منغصات او عوائق.

تحولات كبرى تنتظر رئيس تايوان الجديد:

بانتهاء عملية التصويت، كانت كافة المؤشرات تسير نحو تحقيق مرشح الحزب الحاكم تقدماً ملحوظاً، وإن تباينت النتائج الأولية من مدينة لأخرى، وبانتهاء عمليات التصويت، أعلنت اللجنة المركزية للانتخابات، فوز المرشح «لاي تشينج تي « مرشح الحزب الديمقراطي التقدمي والمؤيد لاستقلال تايوان في الانتخابات الرئاسية، ووفق تلك النتائج اختار الناخبون الاستمرارية في سياسة الحكم بالبلاد.

وحسب بيان اللجنة المركزية للانتخابات، وبحسب نتائج لجنة الانتخابات المركزية، فقد بلغت نسبة المشاركة 71.86 %، إذ أدلى أكثر من 14 مليوناً بأصواتهم في الانتخابات من بين حوالي 19 مليون ناخب تايواني لهم حق التصويت، وفي هذا الصدد يُلاحَظ أن نسبة المشاركة قد انخفضت بنحو 3 % مقارنةً بانتخابات عام 2020، والتي بلغت نسبة المشاركة فيها 74.9 %.

ووفق النتائج فقد حصل لاي تشينج-تي، المناهض لبكين على أصوات 5.58 مليون ناخب بنسبة تصويت بلغت 40.1 %، ووفق القانون الانتخابي يتولى منصبه بعد 6 أشهر من اعلان النتائج النهائية للانتخابات، كما اعلنت اللجنة فوز هسياو بي خيم، بمنصب نائب الرئيس.

وجاء في المركز الثانى، خصمه الرئيسي هو يو إيه -66 عاماً- مرشح الحزب القومي «الكومينتانج» الذي يدعو إلى التقارب مع بكين، على 4.67 مليون صوت بنسبة تصويت بلغت 33.5 %، وحل ثالثاً مرشح حزب شعب تايوان، كو وين جي، بحصوله على 3.69 مليون صوت بنسبة 26.5 %. وكانت هذه النتائج متوقعة في ضوء عدم قدرة المعارضة على الاصطفاف ضمن ائتلاف انتخابي واحد لمواجهة مرشح الحزب الحاكم.

نتائج الانتخابات البرلمانية

بالتوازي مع اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية، تم الإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية لاختيار النواب الجدد لشغل مقاعد البرلمان البالغ عددها 113، واستمرار سيطرة المعارضة على المشهد السياسي، ووفق المؤشرات النهائية التي أعلنت عنها اللجنة المركزية للانتخابات، فقد خسر الحزب الديمقراطي التقدمي الحاكم والذى فاز بكرسي الرئاسة، «غالبيته» البرلمانية، حيث تمكن حزب الكومينتانج من حصد أكثرية المقاعد في انتخابات اليوان التشريعي، بعدما فاز بـ52 مقعداً، بزيادة 14 مقعداً مقارنة بانتخابات اليوان التشريعي 2020، والتي حصد خلالها 38 مقعداً. وجاء في المركز الثاني الحزب الديمقراطي التقدمي بحصوله على 51 مقعداً، انخفاضاً بنحو 10 مقاعد مقارنة بعام 2020، واحتفظ حزب شعب تايوان بالمركز الثالث بعدما حصل على 8 مقاعد بزيادة 3 مقاعد عن انتخابات 2020، فيما ذهب مقعدان إلى مرشحيْن مستقليْن، وبتلك النتائج لم يتمكن أي من الأحزاب الثلاثة من الحصول على الأغلبية المطلقة، وهو ما قد يعيق قدرة الرئيس الجديد على إقرار التشريعات والإنفاق، خاصة في مجال الدفاع والميزانية العسكرية، وكذا القضايا المرتبطة بالتجارة عبر المضيق، وقد حدث هذا الأمر سابقاً خلال فترة الرئيس تشن شوي بيان (2000-2008)، إذ قام البرلمان الذي كان يهيمن عليه حزب الكومينتانغ بمنع إقرار الميزانية العسكرية التي أقرها الرئيس أكثر من 60 مرة، ما أجبره على خفض الإنفاق الدفاعي حينذاك.

وحسب نتائج الانتخابات العامة في تايوان، التي أُجرِيَت يوم 13 يناير الجاري، فقد جاءت متوافقة مع نتائج كافة استطلاعات الرأي العام في الفترة السابقة لها؛ ففيما يتعلق

بانتخاب الرئيس ونائبه، فاز نائب الرئيس الحالي ومرشح الحزب الديمقراطي التقدمي الحاكم لاي تشينغ تي، بمنصب الرئيس،. وبالنسبة للانتخابات البرلمانية اليوان التشريعي، فلم يتمكن أي من الأحزاب المتنافسة من حصد الأغلبية، وهو ما قد يرسم خريطة لمشهد سياسي مختلف عن الانتخابات العامة التي شهدتها تايوان خلال السنوات الماضية.

ووفق قراءات المعنيين بالشأن السياسي الاسيوى، فإن نتائج انتخابات الرئاسة والانتخابات البرلمانية جاءت متقاطعة، ما يعنى انها ستكون حكومة منقسمة، حيث ستسيطر أحزاب مختلفة على السلطتين التنفيذية والتشريعية. وعلى الرغم من احتمال حدوث جمود سياسي، يأمل البعض أن يتمكن الحزب الديمقراطي التقدمي الأكثر خبرة وحزب الكومينتانغ الأقل قوة من تحقيق التوازن الصحيح بين تحفيز الاقتصاد والحفاظ على السلام مع الصين

الرئيس الجديد يتعهد بتايوان قوية وديمقراطية

وفي خطاب النصر بعد إعلان فوزه بالانتخابات، اعتبر «لاي تشينج تي» أن انتصاره يُعد انتصاراً للديمقراطية وتأكيد بأن تايوان تسير في الطريق الصحيح، مؤكداً التزامه بالحفاظ على السلام عبر مضيق تايوان ومواصلة تعزيز دفاعات بلاده ضد أى اعتداء خارجى ويقصد هنا تهديدات الصين التي تصر على أنها جزء لا يتجزأ من أراضيها، إن أكد فى الوقت نفسه أن ذراعه مفتوحة لعلاقات طبيعية مع بكين.

بيد أن نتائج هذه الانتخابات، والتي يمكن وصفها بالأكثر إثارةً وجدلاً، تفتح الباب أمام مزيد من حالة اللايقين حول مستقبل جزيرة تايوان خلال السنوات الأربع المقبلة، خاصة وأن نتائجها قد تجعل العلاقة عبر المضيق على حافة الهاوية؛ وهو الأمر الذي أكده رد الفعل الصيني السريع عقب إعلان النتائج مباشرةً، فقد ذكر المتحدث باسم مكتب شئون تايوان التابع للحكومة الصينية ما يلي: «الحزب الديمقراطي التقدمي لا يمكنه تمثيل الرأي العام السائد في الجزيرة.. والانتخابات لا تغير الاتجاه العام المتمثل في أن الوطن الأم سيتم توحيده في نهاية المطاف".

التحولات الرئيسية التي تفرضها انتخابات تايوان 2024:

يعد فوز الحزب الديمقراطي التقدمي بالرئاسة للمرة الثالثة على التوالي يمثل انقلاب على السوابق التاريخية، ونقطة تحول ولحظة فارقة في تاريخ الانتخابات في تايوان، حيث

إنها المرة الأولى التي يتمكن فيها حزب سياسي من الفوز بولاية لثلاث مرات التوالي، فمنذ إجراء أول انتخابات رئاسية مباشرة في عام 1996، والتي فاز فيها لي تنج هوي، رئيس حزب الكومينتانج بمقعد الرئيس، نجح الحزب الديمقراطي التقدمي بالفوز في خمسة استحقاقات رئاسية من أصل ثمانية، في أعوام (2000، 2004، 2016، 2020، 2024)، فيما تمكن حزب الكومينتانج من الفوز في ثلاثة استحقاقات رئاسية في أعوام (1996، 2008، 2012). وعليه سيصبح الحزب الديمقراطي التقدمي أكثر الأحزاب بقاءً في منصب الرئاسة بشكل متوالٍ لمدة 12 عاماً، وقد تزيد هذه المدة في حالة فوزه في انتخابات 2028. كما أصبح لاي تشينغ تي، أول نائب رئيس في تايوان يتولى منصب الرئاسة.

كما ان تلك النتائج فى انتخابات البرلمان «اليوان» تشير الى بداية التحول في خريطة القوى السياسية وتوجه الديمقراطية التايوانية نحو مزيد من النضج، فبعد نحو ثلاثة عقود من أول عملية انتقال ديمقراطي للسلطة، جاءت نتائج انتخابات 2024 لتضع طرفاً ثالثاً على خريطة القوى السياسية في تايبيه؛ إذ تمكن حزب شعب تايوان، الذي يخوض الانتخابات الرئاسية لأول مرة من إثبات قدرته على إضفاء مزيد من الزخم على التفاعلات السياسية، وهو ما قد يغير المعادلة السياسية في تايوان على المدى الطويل بما يتجاوز فكرة تبادُل المواقع بين الحزبين الكبيرين، إذ يمكن لحزب شعب تايوان أن يقوى ويتحول بمرور الوقت إلى منافس حقيقي يمكنه الفوز بمنصب الرئاسة، إلا ان تلك النتائج تؤصل حسب رؤي أخرى لاستمرار» تفتت» القوى السياسية داخل البرلمان، نظراً لعدم قدرة أي من الأحزاب الثلاثة على تحقيق الأغلبية البرلمانية وهي 57 مقعداً من أصل 113 مقعداً؛ وهو ما يظهر قدراً من الانقسام غير المعهود داخل اليوان التشريعي. وقياساً على الاستحقاقات الماضية، يمكن القول إن الانتخابات الحالية هي الأولى التي لا يحصل فيها الحزب الفائز بمقعد الرئيس على أغلبية اليوان التشريعي منذ انتخابات عام 2008.

خاتمة:

تحمل ولاية الرئيس التايواني الجديد اهمية كبيرة، خاصة، وانها تأتى في سياق جملة من التحديات سواء على صعيد الداخل او الخارج، والتي يحتاج التعامل معها بقدر كبير من التوازن والانضباط.، فعلى الصعيد الداخلي، سيكون الرئيس الجديد في وضع أصعب مما كانت عليه الرئيسة «تساي إنج وين»، إذ سيحتاج لبذل مزيد من الجهد، وربما تقديم تنازلات، في بعض الملفات والقضايا للحيلولة دون الوصول بالعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى طريق مسدود. ويبدو أن لاي، على قناعة بهذا التحدي، الأمر الذي عبّر عنه ضمنياً عقب إعلان النتائج، إذ أكد أنه «سينظر في البرامج الانتخابية للمرشحين، كما قد يتجه خلال الفترة المقبلة لمنح المعارضة عدداً مناسباً من الحقائب الوزارية".

من ناحية أخرى، تظل الأوضاع الاقتصادية في تايوان من بين التحديات التي تنتظر الرئيس الجديد، في ظل الارتفاع المتوالي في أسعار المعيشة والسكن وانخفاض الأجور، وهذا الوضع قد يتفاقم خلال السنوات المقبلة، في ظل توقعات بتوجه صيني نحو ممارسة مزيد من الضغوط والإكراه الاقتصادي على تايوان.

كذلك ستكون السياسة الدفاعية ومساعي تعزيز وامتلاك أدوات الردع في مقدمة أولويات «لا تشينج تي» ، ويُتوقّع أن يستمر النهج التايواني في زيادة الإنفاق العسكري خلال السنوات المقبلة، مع العمل على تحديث وتطوير القدرات القتالية والدفاعية للجيش وتزويده بمعدات وأسلحة نوعية، وهو التوجه الذي يسعى إلى رفع تكلفة الحرب في حال إذا لجأت الصين إلى اتخاذ قرار إعادة التوحيد بالقوة وغزو تايوان؛ ولكن هذا التوجه ربما يجد اعتراضات وقيوداً أيضاً داخل اليوان التشريعي في ضوء عدم امتلاك الحزب الديمقراطي التقدمي للأغلبية.

أما على صعيد السياسة الخارجية، فيبدو أن الحفاظ على الوضع الراهن في التعامل مع الصين سيكون الخيار الأفضل بالنسبة للرئيس الجديد، إذ أكد «لا تشينج تي» عقب إعلان فوزه بالرئاسة أنه يفضل المزيد من التبادل والحوار بدلاً من العرقلة والصراع، ويأمل في السلام والاستقرار مع بكين، مضيفاً أنه لن يسعى إلى الاستقلال أو الاتحاد مع الصين، ومتعهداً في الوقت ذاته بحماية تايوان من التهديدات الصينية.

لذا سيحاول الحزب الديمقراطي التقدمي بعد فوزه في الانتخابات، استعادة الاتصال مع الصين بشكل أكثر جدية، غير أن رد الفعل العدائي من جانب الصين سيكون مؤكدًا. والسؤال الوحيد هنا هو عن الشكل الذي قد يتخذه هذا الرد، ففي المرة الأخيرة التي وصل الحزب الديمقراطي التقدمي الحاكم إلى السلطة عام 2020، قطعت بكين معظم الاتصالات مع تايبيه، وزادت كثيرًا الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية على الجزيرة في السنوات التالية، مما أدى إلى تحول مضيق تايوان إلى واحدة من نقاط التوتر الجيوسياسية الرئيسة في العالم؛ ومن ثم يرجح أن تصعد الصين إجراءاتها العدائية، لا سيما على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، ضد تايوان خلال الفترة المقبلة.

وفقاً لهذه الاطروحات، فإن ثمة ترجيح ألا يُقدِمَ الرئيس المنتخب، خلال السنوات المقبلة على اتخاذ أي خطوات استفزازية بالنسبة للصين، ولن يكون خيار طرح الاستقلال القانوني على أجندته، ولكن هذا يتوقف كذلك على بكين، فعلى الرغم من مساعي تايوان للابتعاد عن التصعيد مع بكين، فإن السنوات المقبلة قد تشهد مستويات غير مسبوقة من التوتر بين الجانبين، وسط توقعات ان تتجه الصين نحو ممارسة الضغط بصور مختلفة وقد يتضمن الضغط خطابًا دبلوماسيًّا مكثفًا ينتقد إدارة الحزب الديمقراطي التقدمي المقبلة، وعقوبات اقتصادية ضد الصادرات المستهدفة.

ومن ثم أفضت انتخابات 2024 العامة في تايوان إلى جملة من التغيرات اللافتة، سواءً ما يتعلق باتجاهات التصويت أم ما يتعلق بالتركيبة المختلفة للسلطتين التنفيذية والتشريعية أم بالمعادلة الحزبية الجديدة التي تم تشكيلها؛ إذ تبقى هذه الانتخابات شاهدة على تحولات غير مسبوقة في تاريخ الاستحقاقات الانتخابية التايوانية، ومع ذلك ربما تنتظر تايوان خلال السنوات الأربع المقبلة تحولات أخرى قد لا تؤدي لتغيير خارطة التفاعلات الداخلية فحسب، بل والإقليمية.